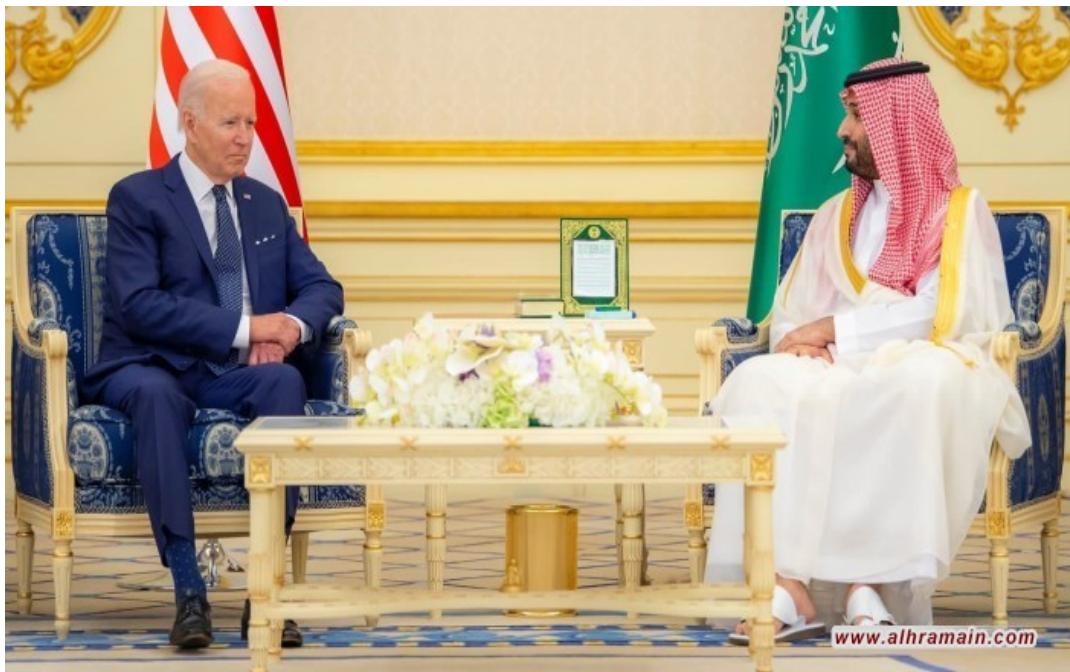


بدون "نوبك"... كيف يمكن لواشنطن تغيير علاقتها بسهولة مع الرياض؟



سلطت مجلة "ريسبونسible ستيت كرافت" التابعة لمعهد كويينسي لفن الحكم الرشيد، الضوء على ردود الفعل الغاضبة الصادرة من واشنطن تجاه الرياض، عقب إعلان تحالف "أوبك+" إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا اعتبارا من شهر نوفمبر/تشرين ثان المقبل.

جاء ذلك من خلال تحليل مشترك، نشرته المجلة على موقعها الإلكتروني، كتبه "حسن الطيب" المدير التشريعي لسياسات الشرق الأوسط في لجنة الأصدقاء للتشريعات الوطنية بالولايات المتحدة، و"أنيل شلين" الباحثة بمعهد "كويينسي".

وأشار التحليل إلى أن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" هدد بإعادة تقييم العلاقات بين واشنطن والرياض؛ ردا على قرار "أوبك+" فيما اقترح أعضاء الكونгрس تشريعات، أحدها إذا تم إقراره، فمن شأنه إعادة تقييم العلاقات بشكل فعال.

وكان المحللان يشيران إلى مشروع قانون "نوبك" الذي عاد للظهور؛ كرد أمريكي على قرار "أوبك+" والذي قد يُمرّر عقب انتخابات نوفمبر.

لكن في المقابل، يواجه "نوبك" بمعارضة شديدة من قبل كل من معهد البترول الأمريكي وغرفة التجارة

الأمريكية، خشية اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الشركات الأمريكية في الخارج إذا أصبح قانوناً.

ومن هذا المنطلق، يرى "الطيب" و"شلين" في تحليلهما أن ثمة وسيلة تشريعية واحدة فقط تمتلك مساراً واقعياً للنجاح، ومن شأنها إحداث تحول في التوجه المطلوب في العلاقات الأمريكية السعودية.

وأوضحوا أن هذه الوسيلة التشريعية، دعم ورعاية مشروع قانون يستند إلى قرار "صلاحيات حرب اليمن" ويطلب بإنها دعم الولايات المتحدة للحرب التي تقودها السعودية على اليمن، وقدمه خلال الصيف أعضاء مجلس الشيوخ "بيرني ساندرز" و"إليزابيث وارين" و"باتريك ليهي"، وأكثر من 100 عضو في مجلس النواب.

وتم سن "قرار صلاحيات الحرب" الذي يسمى أيضاً "قرار صلاحيات الحرب لعام 1973" إلى قانون فدرالي خطوة نحو تخليم الولايات المتحدة من فيتنام، والحد من قدرة أي رئيس أمريكي على الالتزام بالمساهمة بقوات أمريكية في أعمال قتالية محتملة دون موافقة الكونغرس.

كان القانون يهدف إلى توفير إطار عمل للكونغرس؛ للتحقق من استخدام السلطة التنفيذية للقوة العسكرية دون موافقة الكونغرس.

وذكر المحللان أنه بموجب قواعده الإجرائية، تحصل مشاريع القوانين، التي تستدعي قرار صلاحيات الحرب على وضع مستعجل خاص يتطلب من الكونغرس إجراء تصويت كامل في غضون 15 يوماً تشريعياً من تقديمها.

قد يؤدي تفعيل قرار صلاحيات الحرب في اليمن إلى تغيير جذري في العلاقة بين الولايات المتحدة وال سعودية، من خلال إنهاء الدعم الأمريكي للعدوان السعودي في اليمن.

كما سيُظهر لولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" أن الدعم الأمريكي لم يكن غير مشروط، ويعلم أنه إذا انتهى سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية، فستعيد واشنطن النظر في الضمانات الأمنية والدعم العسكري لل سعودية.

ولفت المحللان أن مشروع القانون الذي قدمه "ساندرز" يحظى بالفعل بتأييد كبير في الكونغرس، بما في ذلك 118 عضواً في مجلس النواب و12 عضواً في مجلس الشيوخ.

ونوهوا إلى أن الرئيس "بايدن" تعهد في بداية فترته الرئاسية بوقف الدعم الأمريكي للعمليات

"الهجمية" التي تقودها السعودية في اليمن.

وعقباً "لكن لسوء الحظ، تستمر الجوانب الحاسمة للمشاركة العسكرية الأمريكية، إذ تواصل الولايات المتحدة تقديم المعاونة والدعم اللوجستي وقطع الغيار التي تمكن القوات الجوية السعودية من مواصلة قصف اليمن".

وخلص المحللان إلى أنه من خلال توضيح أن الولايات المتحدة لن تقدم المساعدة العسكرية الضرورية لاستئناف الضربات الجوية السعودية، يمكن للكونгрس أن يواصل الضغط على الأطراف المتحاربة في اليمن للتفاوض على إنهاء هذه الحرب الكارثية.

ويصاحب ذلك إرسال رسالة واضحة إلى النظام الملكي السعودي، مفادها أنه سوف تكون هناك عواقب لتلقيها بأسعار النفط، ناهيك عن سلوكها العدواني وسلحها السيئ السمعة في مجال حقوق الإنسان.

المصدر | حسن الطيب- أنيل شلينز/بريسونسبيل ستيت كرافت- ترجمة وتحرير الخليج الجديد